

مقتضى صيغ المتن وظاهر قول الروضة كما
ان تاخير الرد مع الامكان يضر قلذ الاستعمال
والاستعمال والانتفاع والتصرف لا شعارها
بالرض انه لو علم العيب وجهل انه الردية وعذر
بجهله لم يستعمله بسقط رده لتقصير باستعماله
الدال على الرضية فان قلت لانسالم الاقتضا
به والظاهر المذكورين لانه يتصور امته الرضى
الاستعماله بعد علمه بان له الرد واما مع
جهله فهو بقول اما استعماله لياس من رده
للا رضائي به **قلت** ما ذكرته ظاهر مدركا ل
وان امكن بوجيه مقابله بان مبادرته الى الاستع
قبل تفرق جزه هذا النقص الذي اطاع عليه لتقصير
فعمول بقضيه **وبعد** في ركوب جموح
للرد **بغير سوتها وقودها** للحاجة وهل
يلزمه سلوك اقرب الطريق حيث لا عذر للنظر
فيه محال ويقبل اللزوم اقرب لانه يستلوي الاطول
مع عدم العذر بعد عايننا كما دل عليه كلامهم
بخلاف ركوب غير الجموح واستد امته بعد علمه
بالعيب بخلاف مالو علم الثوب في الطريق وهو ي
لا يلمه لانه نزعها لانه غير معهود فالاستعمل
ويشبهه بضميره في ذوي الهيئات او في ما اذا
خشي

خشي من نزعها انكشاف عورته ومثله التزول
عن الذابته او يلحق به مالو تغذر مع الجموح
الابركوبها العجزه عن المشي وله تخويل
لبنها الحادث حال سيرها فان ان ففها له اولانها
وهي تمشي بدون بطل رده ويظهر رده ويظهر
تصديق المشتري في ادعائه مما ذكر وقد
انكره البايغ لان المنع من الرد لم يتحقق الاصل
بقاوه وشهد له ما ياتي قبيل قوله والزيادة
فبيع مونة رد المبيع بعد الغسغ
بعيب او غيره الى محل قبضه على المشتري وكذا
كل بد ضامنه يجب على مردها مونة الرد بخلاف
يد الامانة **واذا سقط رده بتقصير من**
كان صوح عنه مال وهو يعلم فساد ذلك فلا
ارش له لتقصير **ولو حدثت عندك** حيث
لا خيار او الخار للبايع **عيب** لا بسبب وجد في
يد البايغ واطاع على عيب قديم وضابط الحادث
هنا هو ضابط القديم فمامر عايبا من غير نحو
التيوية في حادث هنا بخلاف فها في اوانها
وكذا عدم نحو قراة او صفة فانه لا رديه
وهنا لو اشترى قاريا ثم نسي امتنع الرد ونحوها
على البايغ بنحو وطى مشتر هو اينه ليس بمحادث